ثنائية الأمن والاستبداد :قراءة في الوضع اللاأمني لدول المغرب العربي

الأستاذة: عيســاوة آمنـــة
أستاذة مساعدة " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد لمين دباغين - سطيف2

الملخص:

سيتم في ظل هذه الورقة معالجة موضوع التحديات والرهانات الأمنية في شمال إفريقيا، دون إغفال التوقيت الزمني الذي ستتم معالجة الموضوع فيه،والذي يتحدد في ما تشهده منطقة المغرب العربي من تحول على مستوى بنية بعض الأنظمة السياسية ذات الطبيعة الاستبدادية ، والذي ارتبط معها الأمن والاستقرار على الأقل في مرحلة ما بعد الاستقلال وتشكل الدولة بمفهومها الحديث، وانعكس على اثر ذلك نوع من انتشار الوضع (اللاأ)مني في شكله الرسمي من ممارسات قمعية للأنظمة أو انتشار للخطر العابر للحدود القومية ومتمثل في مجموع الحركات الإرهابية المتفرعة عن تنظيم القاعدة.

وفي ظل هذا الارتباط في تاريخ دول المغرب العربي بين طبيعة الحكم الاستبدادي وتحقق الوضع الأمني في ظله،وزوال الأمن وزيادة الأخطار في ظل انهيار هذه الأنظمة، سنحاول عرض هذه الثنائية التلازمية للتحليل بهدف كشف مستقبل المنطقة بعد الربيع العربي،وستتم معالجة الموضوع في ظل الإشكالية التالية: إلى أي مدى سيؤثر زوال أنظمة الحكم الاستبدادي على امن واستقرار منطقة شمال إفريقيا؟

Abstract:

We will try in this paper to handle the security challenges in north Africa, without ignorance of the chronicle time, and we ll specify in what the Arabian Maghreb area witness transformation at the formation level of some political system of tyrannical nature in which stability and security cohered with at least in the period of post independence. the context is reflected the result of such kind of the spread of insecurity in its formal context of brutal practices of system or the spread of risks on terrorist. In the paper of such coherence in the history of the Maghreb Arabian countries between the nature of the dynamical system and the achievement of the Security at same time. the disappear of security and the augmentation of risks with the collapse of such systems. also we all try to expose this to analysis to show the future of area after tee Arab spring.

مقدمة:

كان من أهم ميراث الأنظمة العربية المنهارة عملية أمننة القضايا السياسة، أي تحويل الانشغالات والنشاطات ذات الطابع السياسي إلى موضوعات تعالج أمنيا، فطالما كان الصراع مع المعارضين يتكفل به جهاز الأمن، وهنا يتقوى هذا الجهاز بعدة سبل فهو يمسك بالقضايا المصيرية في البلد.

لعب الأمن دورا أساسيا في تثبيت الحكم، فأجهزة الأمن تقوم بمهام ذات طابع بيروقراطي-فني يخدم السياسات العليا بطريقة غير مباشرة، ولا يتدخل في وضعها فهو يتحمل مسؤولية حمايتها رغم محدودية المشاركة في وضعها[1].

والآن أمام الأجهزة الأمنية والعسكرية في الدول المنتفضة مهمة عسيرة في حماية مكتسبات الشعوب وحفظ الأمن والاستقرار، فلطالما ارتبطت الثورات بمفهوم الفوضى، كما عبر عن ذلك هوبز في كتابة " التنين" أين دعم الحكم المطلق دعما كاملا معتبرا إياه أحسن ضمانة للاستقرار وأن الثورة تعني الفوضى وحالة الموت الفظيع. فالصورة المرسومة أمام الشعوب المغاربية خاصة المنتفضة منها والتي تشهد عدم استقرار أمني، الاختيار بين الديمقراطية أولا أم الأمن والاستقرار.

أولا:في السياق الزمني:الربيع العربي والتغير الأمني الطارئ.

تمثل انتفاضة الشارع في العالم العربي مرحلة جديدة في تاريخ دول المنطقة التي كانت تبدو عصية على الديمقراطية. فرغم سقوط دكتاتوريات أمريكا اللاتينية وانهيار الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية ظل العالم العربي في منأى عن موجات التحول الديمقراطي. ولهذا تحدث الدارسون السياسيون عن "**الاستثناء العربي**" ووظف بعضهم المعطى الثقافي ذاهبا إلى أن الديمقراطية ثقافة مدنية وليست بناءا سياسيا[2].

أظهرت زيف هذه الرؤية الأكاديمية التطورات الأخيرة التي أفرزتها تغييرات لم تتفطن لها الجامعات كثيرا. فقد تغيرت المجتمعات العربية على المستويين الديمغرافي والثقافي. كما شهد ميزان القوى الداخلي، على المستوى السياسي، تغييرا هائلا على حساب الأنظمة العربية. فانتهاء الحرب الباردة وسيادة العولمة وكثافة التبادلات الدولية والتقنيات الجديدة التي غيرت العلاقات المجتمعية، حولت الأنظمة العربية إلى أنظمة بالية وسط محيط دولي متغير. فالمظاهرات الشعبية التي آلت إلى سقوط بعض الأنظمة العربية، تظهر أن هذه الأنظمة لم تعد تلاءم مجتمعاتها التي باتت بعد خمسين سنة من الاستقلال مجتمعات حضرية ظهرت فيها طبقات وسطى ترفض الحكومات الظالمة[3].

إلا أن تهاوي الأنظمة العربية كانت له نتائج مترتبة على المستوى الأمني، فما من شك أن الأزمة الليبية التي أسفرت عن سقوط نظام القذافي جعلت الوضع الأمني في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي يصطبغ بالهشاشة، فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث انتقل عدد من أعضاء تنظيـم القاعدة في المغرب الإسلامي إلى الثوار الليبيين، وتسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية[4].

يبدو جليا لدى الكثير من المختصين أن عناصر القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا فيما وصفوه بمرحلة متقدمة من التسليح جراء انتقال الأسلحة الثقيلة في المنطقة انطلاقا من ليبيا، الشيء الذي جعل هذه المجموعات تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا[5].

ثانيا :اتحاد دول المغرب العربي:حقيقة تكاملية أم شراكة مفروضة؟

تنتمي منظومة الدول المغاربية إلى النظام الإقليمي العربي، ويعود تاريخ نشأة هذا الكيان إلى اجتماع قادة دول المغرب العربي الخمس في مراكش يوم 17 فبراير 1989 وإعلانهم إنشاء "اتحاد المغرب العربي" ، وتميزت معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد بعمومية أهدافها إذ لم يشر مثلا في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جمركية أو اقتصادية، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة.

والنقطة الأخرى التي تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية، بل إن صفة "العربية" لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة السابعة من المعاهدة على أن: "للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء".

هذا الطغيان في منطق السيادة وغياب إستراتجية للأهداف الاقتصادية يجعلان معاهدة اتحاد المغرب بعيدة عن مشروع تكامل إقليمي، إذ طغى العامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي، والغريب أن الأدبيات المغاربية المتخصصة تتحدث عن اتحاد المغرب العربي وضرورات تنشيطه وكأنه بنية إقليمية رفيعة المستوى في مجال التكامل[6].

إذن ظهور اتحاد المغرب العربي كنظام إقليمي فرعي عن النظام العربي المنهار، جاء في حقيقة الأمر كرد فعل على النجاح الذي حققته المجموعة الاقتصادية الأوروبية، كنموذج لتكتل اقتصادي صاعد وقوة دولية تعدت العداء التقليدي إلى تشابك المصالح الاقتصادية، مما دفع الدول المغاربية إلى التكتل ضمن وحدة إقليمية مشتركة تدخل في شراكة اقتصادية وأمنية مع الدول

الأوروبية المطلة على المتوسط. خاصة وأن دول الاتحاد المغربي تميزت بذلك الامتزاج الهوياتي بين قيم **الإسلام والبربرية والعربية**، وعلاقة تاريخية نوعية مع الدول الأوروبية نتيجة الحركة الاستعمارية مما أدى إلى ارتباط سياسي واقتصادي وثقافي للدول المغاربية مع الدول الأوروبية[7].

كل الأسباب السابقة الذكر جعلت من المنظومة المغاربية تظهر كمنظومة أكثر نضوجا من حيث الشراكة مع الغرب أكثر من التكامل مع بعضها البعض، رغم تعذر ذلك خلال فترة الحرب الباردة نتيجة حداثة استقلال دول المغرب العربي والتاريخ الاستعماري الدامي الذي لم يزل راسخ في ذاكرة الأنظمة والشعوب المغاربية خاصة دول القلب الثلاث الجزائر والمغرب وتونس، مما حذا بهذه الدول إلى إتباع نهج استقلالي عن الدول الأوروبية. إلا أن التطورات العولمية الاقتصادية خصوصا جعلت من الاقتصاديات المغاربية تتميز باستقطابها الشديد من قبل الاتحاد الأوروبي حيث يستحوذ هذا الأخير على حوالي 70% من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي. وإذا كانت أوروبا تمثل حوالي ثلثي التجارة الدولية المغاربية فإن المغرب العربي لا يمثل إلا حوالي 2% من المبادلات الأوروبية مع العالم، وتختلف درجة الاستقطاب من دولة لأخرى، حيث تبدو تونس والمغرب أكثر استقطابا من قبل الاتحاد الأوروبي. فما يقارب 78% من صادرات تونس تذهب إلى الاتحاد الأوروبي الذي يزودها بـ 72% من وارداتها. أما المغرب فتستحوذ أوروبا على ما يزيد على 60% من مبادلاته التجارية، وتذهب 62 % من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي وتأتي 58 % من وارداتها منه، وتأتي 20 % من واردات موريتانيا من الدول المغاربية، و13% من الدول الأفريقية الأخرى. أما الاتحاد الأوروبي فيزودها بنسبة تقارب 50% من حاجياتها، والحجم النسبي لأوروبا في مبادلات موريتانيا مقارنة بتونس والمغرب يرجع إلى كون اليابان أحد أبرز شركائها (مستورد للمنتجات السمكية)[8].

وكنتيجة لما سبق ذهب الكثير من الباحثين إلى أن تشكل الكيان المؤسساتي المغاربي وعجز هذا الأخير عن مواجهة تحديات البيئة الداخلية للتكامل وعلى رأسها غياب أسس الديمقراطية والتمسك بالسلطة على حساب حكم المؤسسات التكاملية، وعدم تحمل ضغوطات البيئة الخارجية التي تميزت ببروز العولمة الاقتصادية التي ألغت الحدود وفتحت المجال أمام الإقليمية المفتوحة. كل ذلك ساهم في دفع المنظومة المغاربية إلى الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي أثبت نجاحه كظاهرة تكاملية، ونتج عنها مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي الذي هدف إلى تعزيز الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة كوسيلة لتحقيق الأمن.

نتج عن هذه الحركة التكاملية العمودية بوادر قيام نظام إقليمي جديد يقوم على أسس الإقليمية الجديدة التي لا تولي للامتداد الجغرافي التقليدي ولا التشارك القيمي(النظام الإقليمي العربي) أهمية تذكر أمام أهمية العلاقات التعاونية التجارية والاقتصادية في إطار مفاهيم الأمن الجديدة التي

تقوم على اختفاء الخطر العسكري وظهور أخطار عابرة للحدود كالهجرة السرية والإرهاب والأمراض الفتاكة التي قد تشكل تهديدا للأمن الاجتماعي والانساني.

ثالثا: ضبط مفاهيم التحليل...الأمن والاستبداد:

1-الأمن من الارتباط بالظاهرة القومية إلى الارتباط بالفرد: سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري، حيث تم النظر لمفهوم الأمن من زاوية القوة العسكرية للدولة القومية[9]، وقد مرت الدراسات الأمنية في السياسات الدولية بعدة تحولات أهمها تلك التي جاءت بعد الحرب الباردة وأثرت في جميع المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، مما دفع الكثير من المنظرين المهتمين بقضايا الأمن وعلى رأسهم كينيث والتز K.Waltz إلى القول:" بأن عصر ما بعد الحرب الباردة هو عصر النهضة للدراسات الأمنية"، خاصة مع ظهور البعد القيمي الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن فانتهى المنظرون إلى وجود نوعين أولهما، **الأمن الصلب** الذي يعني التقليد الدفاعي للدول القومية ضد الأخطار الخارجية العسكرية بالدرجة الأولى، ثانيهما، **الأمن الناعم** ما يعني أمن الأفراد، ليضيف آخرون وفق هذا المنطلق مفهوم الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني الذي يخص الإنسانية ككل[10]. فحسب كل من بوث Booth وويلر Wheeler لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا تم النظر إلى الأمن على أنه عملية "**تحرر**".

لكن كلمة "الآخرين" توحي في هذا التعريف إلى عدة أطراف منها الدولة، فقد تكون دولة ما خاصة ما يصطلح عليه بالدول الفاشلة Failed States السبب الرئيسي في عدم تحقيق أمن المواطنين، مما أدى إلى فصل العديد من الباحثين ما بين أمن الدول وأمن الأفراد.

ويمكن رصد هذه الملاحظات الأساسية حول مفهوم الأمن:

- الأمن ظاهرة ومفهوم **متغير** وفق البيئة الزمنية والمكانية، ووفقا للاعتبارات الداخلية والخارجية للدولة والظروف المحلية والإقليمية والعالمية.

- الأمن مفهوم **نسبي**، فالفواعل العالمية تسعى دائما إلى زيادة قوتها ما يزيد شعورها بعدم الأمن ويدفعها إلى زيادة قدراتها الدفاعية.

- مفهوم **مركب** يجمع ما بين الأمن المادي والمعنوي، الأمن الداخلي والخارجي، كما يهدف الأمن إلى تأمين مصالح الدول والظروف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع[11].

1.1- ثنائية الأمن/التكامل في المغرب العربي:طغيان الهاجس الأمني وشلل المؤسسة التكاملية والإختراق الدولي:

أ- **طغيان الهاجس الأمني:**

يتميز المشهد المغاربي بانعدام منظومة أمنية موحدة، وأيضا التعارض في مدركات التهديد، إذ تطبق أغلبية الدول المغاربية منطق المساعدة الذاتية(*) الواقعي كما تعتمد على تحالفاتها مع القوى الكبرى -كما سبقت الإشارة-فالعلاقة مع أمريكا وأوروبا هي من صميم الأمن الوطني لدول المغاربية لأنها مظلة أمنية رغم أنها لا تحمي أي طرف منها من عدوان إسرائيلي على أساس أن هذه الأخيرة هي حليف استراتيجي للولايات المتحدة، وتفتقر الأنظمة المغاربية إلى إجماع حول تعريف التهديدات الأمنية، حيث انهار الإجماع حول التهديد الإسرائيلي منذ توقيع اتفاقيات كمبدافيد وخروج مصر كطرف محوري من الصراع مع إسرائيل، واختلفت كذلك المواقف إزاء أمريكا وإيران، أما التهديد الوحيد الذي هو محل إجماع فهو الإرهاب، ويمكن تفسير هذه الاستثنائية بالبعد الوظيفي للأمن، حيث يسمح تحديد الإرهاب كتهديد للأنظمة الحاكمة باستخدامه مطية للقمع السياسي كما حصل مع أغلبية الانتفاضات الشبابية التي لاقت مواجهات دامية من طرف الأنظمة العربية[12].

ب-**شلل المؤسسة التكاملية:**

يغيب الإدراك المشترك بين قادة دول المنطقة لأهمية **الموازنة المؤسسية** المبنية على مفهوم التساوي ما بين الدول من منطلق السيادة إلى تغليب الدول لمفهوم الفوضوية الذي يستند على قوة كل دولة وعلاقتها التحالفية مع القوى الخارجية الأوروبية والأمريكية التي تلعب دورا مهما في حدوث ذلك الارتباط ما بين المغرب العربي والنظام العالمي، مما أسهم في زيادة التبعية الأمنية والاقتصادية المغاربية ونقل المخططات الأمنية الإقليمية المغاربية من التخطيط الإقليمي إلى التخطيط العالمي.

وتعود أسباب هذا التدخل دائما إلى شلل المؤسسة التكاملية المغاربية التي من المفروض أن تساهم في تشابك المصالح الاقتصادية للدول حسب الطرح الوظيفي على مستوى نظريات العلاقات الدولية، ما يعني أن إعلان أحد الأطراف للحرب هو إعلان على حالة الرفاه المحققة ومغامرة بمصالح الشعوب ما قد يؤدي إلى ثورة على النظم السياسية حال الأنظمة الديمقراطية.

ولعل أهم ما أدى إلى هذا الشلل على المستوى الداخلي الانطلاقة السياسية نتيجة عقدة السيادة التي حالت دون رقي المعاهدة المنشئة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي. والدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضا غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي تكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة)[13].

ج-**الاختراق الدولي:**

إن التفاعلات الإقليمية ليست حكرا على الدول الأعضاء في المؤسسة الإقليمية، فقد أثبتت الوقائع الدولية قدرة القوى العالمية على الانغماس داخل القطاع المركزي للتفاعلات الإقليمية، ما قد يعطي للقوة الخارجية دورا يوازي أو يتعدى دور الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة.

ولو أن الكثير من المتخصصين ذهب إلى تحليل دور القوى الخارجية من منظور تفوق القوة العالمية على القوى المحلية، ويستثنى في هذا الإطار الأقاليم التي تكون القوة العالمية متموقعة فيه جغرافيا حال إقليم شمال أمريكا، ففي هذه الحالة يخرج النظام الإقليمي من تحت إطار النظم المخترقة.

وقد حدد ريجنز Wriggins ثلاث مداخل لتدخل القوى الخارجية في النظم الإقليمية:

- أن تتدخل القوة العالمية من منطلق ضمان مصالحها داخل الإقليم من جهة، وضمان مصالح حلفائها الإقليمين من جهة أخرى.
- النظام الثنائي القطبية الذي يقوم على استقطاب كل من القطبين للمناطق الإقليمية التي تدخل في إطار إستراتجيتهما العالمية.
- تدخل القوة العالمية لحفظ ميزان القوى داخل الإقليم لصالح دولة حليفة[14].

أما باري بوزان فقد حلل الاختراق ضمن الترتيبات الأمنية ما بين قوة عالمية وقوة داخل الإقليم، فالتنافس الإقليمي وطموح أي دولة للعب دور القائد الإقليمي سيتتبعه إقامة تلك الدولة لعلاقات تحالفيه مع القوة العالمية، وتعتبر هذه النقطة محورية في فهم آلية الارتباط بين النظام العالمي والإقليمي. **كيف يمكن للأقاليم أن تستقل إذا كانت القوى العظمى تلعب دورا في تشكيل بنية الأقاليم وفق ما يخدم مصالحها؟.**

إن صيغة طرح السؤال لا توحي بأن تكون الإجابة عليه كالتالي:

نهاية الحرب الباردة وما نتج عنها من انهيار للاتحاد السوفييتي وانتهاء سياسة الاستقطاب الأقاليمي أعطت نوعا من الاستقلال للأقاليم خاصة منها تلك الواقعة في عالم الشمال، مما سمح بظهور نوع من التنافس ما بين القوى الكبرى ونخص بالذكر القوى الاقتصادية لكن ليست بصفتها المنفردة بل بصفتها قائد للأقاليم التي تنتمي إليها. مما جعل السياسة الدولية عبارة عن تنافس ما بين ثلاث أهم أقاليم في العالم شمال أمريكا (النافتا) الاتحاد الأوربي وجنوب شرق آسيا (الآسيان)[15].

أما الأقاليم التي تغلب عليها البنية الفوضوية كإقليم دول اتحاد المغرب العربي فإنها تبقى تابعة ولا تتعدى أن تكون منطقة توازن من خلال سعي الأقاليم الكبرى على التنافس عليها لأهميتها

الاقتصادية، مما يجعل هذه الأقاليم تتشابك مع حركة العولمة من خلال انتشار مفاهيم عولمة الاستهلاك التي جعلت من المناطق المخترقة مناطق مستهلكة أكثر منها منتجة، وهي منخرطة في العولمة الاقتصادية كون الإقليم من أهم المناطق المنتجة للنفط، ومن أهم المناطق المقبلة على شراء الأسلحة[16].

2- ضبط مفهوم الاستبداد السياسي:

يعتبر الاستبداد ظاهرة بشرية شهدتها مختلف المجتمعات، سواء تخلصت منها بصورة جذرية أو ترسبت بعض عناصرها في ثقافتها، إلا أن ظاهرة الاستبداد السياسي تكتسب صيغة فريدة في المجال العربي ومنه المغاربي، فهي ظاهرة متجذرة في الثقافة العربية تتمظهر في أشكال وظواهر متعددة[17].

وهناك العديد من الدراسات العربية التي تناولت ظاهرة الاستبداد سواءا من ناحية تاريخية كمقدمة ابن خلدون، التي اقتفى فيها منهجا علميا معتمدا على صبر هذه الظاهرة من خلال مفهوم تحليلي هو مفهوم العصبية، أو من خلال أسلوب نقذي لاذع صبر ظاهرة الاستبداد وعلاقتها بمسبباتها ككتاب "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد لعبد الرحمان الكواكبي، أو من خلال معالجة البعد الأخلاقي المعزز لقيم الاستبداد.وقد حاول العديد من مفكرين العرب معالجة هذا الجانب، وكان أهمهم محمد عابد الجابري الذي قرأ من خلال مشروعه الكبير العقل والواقع العربيين علاقة ذلك بظهور الاستبداد[18].

،يعرف الاستبداد على انه الانفراد بإدارة شؤون المجتمع السياسي من قبل فرد أو مجموعة أفراد من دون بقية المواطنين، فالاستبداد السياسي يفترض ابتداء وجود علاقة بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات، ينفرد أحدهما بالحقوق المشتركة من دون الآخر.

فهو فعل يقوم على الاستيلاء على شيء هو حق مشترك مع الغير[19]، ويعتبر تعريف الكواكبي الأشهر والأكثر ضبطا لمفهوم الاستبداد الذي يعرفه على أنه:" غرور المرء برأيه والأنفة عند قبول النصيحة أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة".وأما تعريفه للاستبداد بالوصف على ما جاء في كتابه فهو صفة للحكومة المطلقة التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين[20].

رابعا:ثنائية الأمن والاستبداد وتأثيرها على المنطقة المغاربية:

يعتبر المجال العربي ومنه الإقليم المغاربي المنطقة الأكثر تميزا بالاستبداد السياسي إذ يعتبر ميزة تميز الفرد والمجتمع والسلطة، ما يطرح العديد من التساؤلات أهمها: هل الاستبداد موروث ثقافي

عربي لا يمكن التخلص منه؟ وفي هذا الصدد يجيب حسن حنفي: إن أزمة الحرية والديمقراطية في واقعنا المعاصر إنما تمتد جذورها إلى الموروث الثقافي في الوعي القومي، وما تبقى فيه من تصور هرمي أو مركزي أو رأسي للعالم، يعطي الأعلى ما يسلبه من الأدنى، الأعلى يأمر والأدنى يطيع كما هو معروض في الثنائيات التقليدية الموروثة".

ويتفق سعد الدين إبراهيم بتحميل الثقافة العربية جزءا هاما من الظاهرة الاستبدادية، فالاستبداد لا يعود فقط إلى أنظمة حكمنا الاستبدادية. ولكن يعود إلى ينابيع ثقافتنا المعاصرة، التي تجعل الجماهير العربية مهيأة لقبول هذا الاستبداد[21].

وتعتبر العلاقة بين طبيعة النظم الاستبدادية وتحقيق الأمن من القضايا الكبرى التي طرحت على أجندة البحث الفكري كأفكار هوبز في القرن الثامن عشر الذي برر حالة الاستبداد السياسي من خلال تصوير حالة الطبيعة بحرب الكل ضد الكل فلدى كل إنسان قوى وغرائز تدفعه إلى إشباع رغباته الطبيعية كما أن لديه غريزة أعظم هي غريزة الحياة والخوف من الموت التي تكبح جماحه وتحضه على إيثار السلام، وكل إنسان فوق ذلك لديه قوة العقل التي تجعله يوازن ويقارن ويحسب مصالحه، وتدفعه إلى تحقيق رغباته تلك بوسائل وطرق اقل عنفا[22].

وقد تمخضت عقولهم عن خلق شخص ثالث به وحده يمكنهم الانتقال من حال الحرب إلى حال السلام، "انه عبارة عن جمهورهم المتحد في شخص واحد يمثلهم جميعا.لقد أجاز كل واحد منهم استعمال قوة وثروات الجميع من اجل تامين سلامهم في الداخل والدفاع المشترك عنهم ضد أعداء الخارج"[23].

نظريا تعتبر مساهمة هارولد لاسويل التي حللت العلاقات العسكرية – المدنية أحسن ما قدم في هذا الإطار،إذ يرى لاسويل أن تهديد القوى الخارجية (الاستعمار، التنافس الدولي، خطر القوى الإقليمية) يعظم من وظيفة المؤسسة العسكرية التي تعمل على تسخير طاقات المجتمع لصالح حماية المجتمع[24].

ويفسر الكثيرون ظاهرة تدخل العسكر في الحكم في دول العالم الثالث ومنها دول المغرب العربي، في أن العسكر في مساعيهم للحصول على الحداثة، هم أكثر تأهيلا من الكثير من المجموعات الأخرى لتولي منصب قيادي، لأنهم من بين أكثر قطاعات المجتمع تعلما وتنظيما وتوجها تكنولوجيا. وقد مال العسكر إلى تبرير تدخلاتهم إما بتقديم أسباب قومية (محاربة الاستعمار أو مواجهة تهديد ما)، أو الحاجة للوحدة الوطنية[25].

وفي دراسة **الفريد ستيبان** خاصة تميزه بين الجيش فيما يتصل بالدولة والجيش كجزء من النظام السياسي، حيث تتشكل العلاقات غير الرسمية متعددة الأوجه والمستويات. وهناك ثلاثة

أشكال رئيسية لعملية ماسسة الجيوش أولها، زرع الجيوش داخل هياكل السلطة والنخب الحاكمة،ثانيها: تشابكها مع الشرطة وأجهزة الأمن الداخلي، ثالثها، توظيفها كنظام رعاية اجتماعية لقطاعات رئيسية من الشعب[26].

أما التفسير الأقرب إلى الصواب عند الكثيرين، هو أن الظاهرة العسكرية تسللت إلى السلطة السياسية كون أغلب دول المنطقة كانت دول مستعمرة ونالت استقلالها عن طريق العمل التحرري، فاستولت على الحكم مباشرة بعد حصول دولها على الاستقلال[27]، وقد عمق ما يعرف بالربيع العربي من دور هذه المؤسسة كحامية لثورة الشعوب العربية، ويبقى الاستثناء في هذا الطرح حول المغرب الذي يرتبط فيه الاستبداد بالشرعية الدينية.

خامسا:انعكاسات موجة الديمقراطية والإصلاح على الأمن واستقرار دول المغرب العربي

سادت بعد نهاية الحرب الباردة فكرة نظرية ليبرالية تقوم على مفهوم" **السلام الديمقراطي**"democratic peace"، وفحوى هذا المفهوم هي أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، وأن أغلب الحروب تقع ما بين الأنظمة التسلطية التي يغيب فيها تقدير مصالح الشعوب أمام القرارات اللاعقلانية لرؤسائها، في حين أن الديمقراطيات قد تقوم بحروب ضد الدول التسلطية لغياب الأسس المشتركة للتفاوض ولتشكيكها في شرعية المنظومة الثورية وتعاملها معها بمنطق عنيف واستعلائي.

و**السلام الديمقراطي** نوعان: منفصل وهو ما بين الديمقراطيات، وشامل يهدف إلى نشر قيم الديمقراطية في العالم.وبناءا على هذا الافتراض النظري فان نجاح مسار الحراك العربي في إرساء نظم سياسية ديمقراطية تساهم ديمقراطيتها في دعم كيان مؤسساتي فوق قومي كحال الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تقوية تعاونها الاقتصادي وانفتاحها على اقتصاد السوق الذي يتدعم وجوده أكثر بوجود أنظمة ديمقراطية مما يزيد في القوة الاقتصادية للدول المغاربية وربما يؤدي إلى البحث عن هوية أمنية مشتركة تشترك في تحديد مدركات التهديد .

ولا يغيب عنا في هذه النقطة الأساسية أن أغلب التكاملات وأنجحها تعزز وجودها بوجود عدو مشترك[28]، فأغلب المنظرين الوظيفيين وعلى رأسهم هاس أكدوا على دور العدو الخارجي في تحقيق التكامل الوظيفي والتنسيق الأمني بين دول النظام الإقليمي.ولعل العدو الحقيقي للمغاربة هو الإرهاب والفقر والتخلف والتبعية للغرب الذي استنزف الخيرات سابقا وانيا،ما يعني أن تحقق الديمقراطية سينتج لنا أمنا إنسانيا واجتماعيا وقوميا وسينهي حالة المأزق الأمني وحالة الفوضى الهوبزية.

ولعل التحليل السابق يشكك في الدعاوى الغربية لدمقرطة المنظومة المغاربية فهي مجرد خطابات، فإشكالية الإصلاحات في السياق المغاربي والمطروحة الآن بعد الحراك الشعبي بداية من نهاية

عام 2010، تقتضي تغييرا مزدوجا، دمقرطة الأنظمة المغاربية وتغيير السياسة الغربية، فتحول الأنظمة المغاربية المستبدة إلى أنظمة ديمقراطية سينهي تبرير دعم القوى الغربية لها مما ينهي التناقض البنيوي بين المصالح الإستراتيجية لهذه القوى والقيم الديمقراطية. وعليه فلا يتعلق الأمر بتغيير السياسة الأوروبية والأمريكية وإنما بتغيير طبيعة الدعم الغربي الذي تستند عليه واشنطن وباريس في استراتيجياتها.والديمقراطية الحقة ستعيد صياغة العلاقات الأمريكية والأوروبية مع الدول المغاربية لأنها ستتحول من خدمة مصالح الغرب إلى خدمة مصالح شعوبها.فنجاح الحراك الشعبي في الدول المغاربية(تونس وليبيا)وتدعيمه بالإصلاح السلمي والجاد في الجزائر والمغرب وموريتانيا سيطرح العديد من الإشكالات في العلاقة مع الغرب[29]. وتتحول مسألة الشراكة مع أوروبا (الشراكة الاورومتوسطية)مطروحة على طاولة البحث إذ ستصبح شراكة قائمة على اللعبة الإيجابية أي التفاوض واقتسام الفوائد وليست لصالح طرف على حساب الطرف الآخر.

كما أن هناك بعض الفرضيات التي يمكن إدراجها في هذا الصدد منها: أن الديمقراطيات لا تدخل في حروب بينها، فإذا تدمقرط العالم العربي فإن النزاعات العربية - العربية ستجد حلا سلميا لها ومنها الصراع في الصحراء الغربية،ويفقد قسم كبير من نفقات التسلح المغاربي مبرره خاصة سباق التسلح بين الجزائر والمغرب، لكن هذا يعني أيضا أنه بإمكان المغرب العربي حينها تشكيل بنية إقليمية مندمجة اقتصاديا وحتى أمنيا[30].

خاتمة :

نستنتج في الأخير أن ثنائية الأمن والاستبداد ما هي إلا إستراتجية وإيديولوجية تسعى أطراف معينة إلى تسويقها للاستفادة من امتيازات الأنظمة الاستبدادية التي خلقت بوجودها مثلث متوازي الأضلاع تقوم قاعدته على النظام المستبد وأضلاعه على المصالح الغربية واستنزاف الثروات البترولية وغيرها، فانعكس ذلك سلبا على الأمن فتحول امن الأفراد إلى قضية هامشية أمام امن النظام وليس الدولة التي تم اختزالها في الأسرة الحاكمة.

وقد اظهر الربيع العربي بما لا يدع لدى أي باحث الشك في أن الأمن هو امن النظام وليس امن الشعوب وما فعله ألقذافي وبشار الأسد لأكبر دليل على ذلك، لذلك فمعادلة الديمقراطية الأمن والتكامل هي التحدي المطروح على مستوى الإصلاح المغاربي المشترك وهو قضية الأجيال القادمة بعد زوال ملامح أنظمة الستينات والسبعينات.

الهوامش:

1 حيدر إبراهيم علي، **الأمن والامنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، "السياسة الدولية"، العدد 184، (افريل 2011)، ص 51، ص 19.

2 عدي الهواري، **أزمة الأنظمة السلطوية العربية، تم استخراجه يوم 2014/11/15 على الساعة 17.00.**

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

3 المرجع السابق.

4 احمد إدريس،**الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي**، مجموعة الخبراء المغاربين،مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد6، (سبتمبر2011)، ص1.

5المرجع السابق.

6 عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي. بين الافتراض والواقع، تم استخراجه بتاريخ 2013/11/10 على الساعة 10.15.

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

7 Bruce Maddy-Weitzman,"Magreb regime scenarios", Middle East Review of International Affairs,Vol.10,No.3(Sptember2006).p.104.

8 عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي. بين الافتراض والواقع،مرجع سبق ذكره.

9 عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة،2005)،ص15.

10 عدنان السيد حسين، "مفهوم الأمن في إطاره العالمي"، لبنان: مجلة العلوم السياسية العربية، العدد، 19، (صيف 2008،) ص 4.

11 سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته "، لبنان: مجلة العلوم السياسية، العدد19، (صيف2008)، ص9.

(*)يُقصد بالمعضلة الأمنية التي تحدث عنها جون هرز في بداية الخمسينات من القرن الماضي، أن كل دولة تسعى إلى تحسين قدراتها العسكرية تحسبا لأي عدوان مسلح من دول أخرى، تثير بتحضيراتها هذه تخوف هذه الدول خاصة الجارة منها التي ترى هذه التحضيرات موجهة ضدها لأنه يستحيل التأكد من نواياها الحقيقية في بيئة يسودها الشك والاعتماد على النفسSelf-Help من هذا التفاعل الاستراتيجي تنشا دوامة الأمن.

12 عبد النور بن عنتر، محاولة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربيين، مرجع سبق ذكره، ص، ص74.76.

13 عبد النور بن عنتر،الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع،مرجع سبق ذكره.

14 محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الإقليمية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 74.

15 Amitav Acharya, “The emerging regional architecture of world politics”, **World Politics**, Vol. 59 N°59, (July2007), p640.

16 Pinar Biligin**, Regional security in the Middle East**, London & New York: Rutledge Curzon, 2005, p.168.

17 المرجع السابق، ص530.

18 زهير فريد مبارك، **أصول الاستبداد العربي**، لبنان: الانتشار الغربي، ط.1. 2010. ص ص 18 – 19.

19 محمد هلال الخليفي. **جذور الاستبداد في الحياة العربية المعاصرة، في الاستبداد في نظم الحكم العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2005،1، ص280.

20 عبد الرحمان الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، دار النفائس. ط.3، 2006، ص ص 37.38.

21 فؤاد عبد الله، آليتا الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي، في الاستبداد في النظم العربية المعاصرة، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص-ص 299.390.

22 محمد الهلال الخليفي، مرجع سبق ذكره،ص292.

23 المرجع السابق، ص292.

24 وليد عبد الحي، **حضور التاريخ من اللحظة الراهنة إلى الأفاق السياسية، في الانفجار العربي الكبير**، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1 2012 ، ص 230

25 المرجع السابق، ص 514.

26 يزيد صايغ، **العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط**،السياسة الدولية،العدد186،(اكتوبر 2011)،ص 50.

27 وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

28 فواز جرجس ،"التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي "، لبنان : مجلة المستقبل العربي ، العدد 261، (سبتمبر 2000)، ص 177.

29 عبد النور بن عنتر، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، شؤون عربية، عدد133، (ربيع2008)، ص82.

30 عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 161.